

Distr.: General
20 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً خلال الأونكتاد الثالث عشر

نحن، وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في الدوحة بقطر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ نشير إلى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي، في حملة أمور، إلى خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ نشير إلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ نؤكد الأهمية الحاسمة لدمج برنامج عمل اسطنبول في السياسات الوطنية والدولية وأطر التنمية،

وإذ نؤكد كذلك أهمية التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات المتفق عليها والمجالات ذات الأولوية وفق ما يرد في برنامج عمل اسطنبول،

وإذ نشدد على الأهمية الحاسمة لاحتتام المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة للتنمية وبالنتائج الإنمائية بما يراعي تمام المراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها وأولوياتها في مجال التجارة والتنمية،

وإذ نؤكد من جديد الوظائف والولايات الأساسية التي يضطلع بها الأونكتاد في سياق أركان عمله الثلاثة - أي البحوث وتحليل السياسات، والتعاون التقني، وبناء توافق

الآراء على الصعيد الحكومي الدولي - للنهوض بمقومات التجارة والتنمية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً،

نعتمد الإعلان التالي:

١- *يسرنا أن نشير إلى تغيرات نوعية كثيرة حدثت في بيئتنا السياسية الداخلية، حيث أدت الإصلاحات المتتالية في مجال السياسات العامة وبرامج التكيف المنفذة على مدى السنوات إلى تحسّن هام في سياسات بلداننا واستراتيجياتها الداخلية.*

٢- *وإننا نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تحسين سياساتنا الداخلية، بما في ذلك في سياق الاستراتيجيات والرؤى الوطنية الطويلة الأجل لكل منا في مجال التنمية، التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وإحداث تحول هيكلي في اقتصاداتنا، واستيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.*

٣- *ونحن عازمون على وضع التنمية الاقتصادية في صلب سياساتنا واستراتيجياتنا الداخلية، بما يشمل بذل جهود لبناء دول إنمائية باعتبار هذا الأمر محورياً لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتسريع التحول الهيكلي، وبناء القدرات الإنتاجية في بلداننا. ونحن نؤكد أهمية الدور المتوازن لاعتبارات الدولة والسوق، في سياق تتولى الدولة فيه رسم السياسات وإنشاء المؤسسات بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، وإيجاد بيئة اقتصادية ملائمة ومستقرة وشفافة وقائمة على قواعد تكفل فعالية أداء الأسواق.*

٤- *ونحن ملتزمون بالتركيز في برنامجنا الداخلي للتنمية في العقد المقبل على تعزيز المؤسسات الوطنية، وتعبئة مدخرات القطاع الخاص، وتحسين نظام جباية الضرائب. فهذه الجهود حاسمة في رفع الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق بهدف القضاء على مجالات الإنفاق المفرط وضمان استخدام الموارد بكفاءة.*

٥- *وإننا نشعر بالقلق من أن نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة الدولية ظل في مستوى لا يتجاوز ١ في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على الرغم من بعض أوجه التحسّن الذي شهدته البيئة الاقتصادية الخارجية؛ فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال متركزة تركزاً كبيراً في الصناعات الاستخراجية ولم تمكّن من توليد فرص العمل والحد من الفقر، في حين لم تشهد تدفقات المعونة الرسمية الخارجية سوى تحسّن طفيف وظلت في مستوى دون الأهداف المتفق عليها دولياً.*

٦- *ونحن ندرك أن تنفيذ برامج العمل السابقة لم يتح إحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود في أقل البلدان نمواً، ونؤكد أن ذلك ينبغي أن يكون درساً يستخلصه المجتمع الدولي مؤداه أن "السير الاعتيادي للأمر" ليس بالخيار السليم لمعالجة العديد من المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً.*

٧- ونسلم بأن أوجه التحسن التي شهدتها بيئتنا السياسية الداخلية والظروف الاقتصادية الخارجية شكّلت عوامل ساهمت في معدل النمو القوي لناجنا المحلي الإجمالي (٧,١) في المائة) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨. ومع ذلك، ففي عام ٢٠٠٩، في ذروة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة لم تتجاوز ٤,٦ في المائة، مما يعكس ضعفاً هيكلياً وقابلية للتأثر كامنين في اقتصاداتنا.

٨- لذا يساورنا القلق ليس فقط من أن معدلات النمو المسجلة في الآونة الأخيرة كانت أدنى بكثير من هدف ٧ في المائة المتفق عليه كنسبة تتيح لبلداننا إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل أيضاً من أن تلك المعدلات تظل هشّة وضعيفة وقابلة للتأثر بالصدمات الخارجية. ويؤدي هذا الأمر إلى تعقيد وإحباط الجهود الرامية إلى خفض نسبة سكاننا الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما يجعل من بلداننا موطناً لتفشي الفقر، وسيؤدي إذا ما ظلت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه إلى استمرار تزايد العدد المطلق للفقراء في بلداننا.

٩- ويساورنا القلق كذلك من أن أقل البلدان نمواً لا تزال معرضة للتأثر بمجموعة متنوعة من الصدمات الخارجية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالغذاء والوقود والأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية. وقد تسببت هذه الأزمات المتعددة، إلى جانب التأثيرات السلبية لتغير المناخ على أقل البلدان نمواً، وآثار النزاعات في بعض الحالات، في تآكل بعض من مكاسب التنمية المتواضعة التي حققتها أقل البلدان نمواً على مدى العقد الماضي.

١٠- وإننا نحث في هذا الصدد شركاءنا التجاريين وشركاءنا في التنمية، بما في ذلك البلدان النامية ذات القدرة، على ما يلي:

١٠-١- مضاعفة الجهود لزيادة الدعم الذي تقدمه إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج عمل اسطنبول؛

١٠-٢- تسريع الجهود الجارية لتحسين فعالية المعونة، بما يتجاوز مجرد تحسين إدارة المعونة والتنسيق والمواءمة بين معايير المحاسبة والإبلاغ، ويؤدي إلى تغييرات جذرية في سياسات المعونة وممارسات المانحين بحيث يتسنى إيجاد ترابط بين المعونة الإنمائية والأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من خلال دعم مباشر لميزانياتها؛

١٠-٣- الوفاء على وجه الاستعجال بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً، في وقت لا تزال فيه أقل البلدان نمواً تعتمد على هذه الموارد لتمويل احتياجاتها الإنمائية، نظراً إلى قدرتها المحدودة على توليد موارد داخلية. وينبغي أن يؤدي تحسين نوعية وكمية المساعدات أيضاً إلى إعادة موازنة الأولويات بين القطاع الاجتماعي وقطاع القدرة الإنتاجية مع زيادة الاهتمام بالقطاع الثاني. وعلاوة على

ذلك، ينبغي أن تكون المعونة خالية من الشروط وأن يُحرص فيها على مبدأي القيادة والتملك الوطنيين لعملية التنمية في أقل البلدان؛

١٠-٤- الحد من المخاطر الممكنة التي قد تنجم عن أزمة الديون المتكررة، بما يشمل تقديم المساعدة الإنمائية الموجهة لبلداننا في شكل منح وليس قروض، والسعي إلى إيجاد حل دائم لمديونية أقل البلدان نمواً؛

١٠-٥- الاتفاق كذلك على ضرورة استحداث بنية جديدة للدعم الدولي ينبغي أن تتجاوز حدود المساعدة الإنمائية الرسمية ومسألة الوصول إلى الأسواق، وأن تشمل على نحو جامع مسائل نقل التكنولوجيا والدراية وبناء القدرات التكنولوجية والابتكار في بلداننا. وينبغي أن تقوم البنية الجديدة للدعم الدولي على نهج متكامل يتناول كافة تدابير الدعم في مجالات التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك من الأمور، التي يكمل بعضها بعضاً على نحو متماسك ومنسق. وينبغي اعتماد سياسات دولية وتدابير دعم مكيفة وفق الطبيعة غير المتجانسة لاقتصادات أقل البلدان نمواً لمعالجة تحديات التنمية الوطنية واحتياجاتها وأولوياتها المحددة، مع المحافظة على حيز السياسة العامة لأقل البلدان نمواً؛

١٠-٦- اعتماد سياسات وتدابير مناسبة لتشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا، بالاعتماد على أمور منها الأحكام المناسبة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وينبغي أن تشمل الجهود المبذولة في هذه المجالات تدابير تتعلق مثلاً بالتأمين، والضمانات، وبرامج التمويل التفضيلية، وصناديق الشركات الخاصة للاستثمار في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بصفة خاصة على القطاعات التي تدعو الحاجة إليها لبناء قاعدة إنتاجية متنوعة وتشجيع الترابط مع أنشطة الإنتاج الداخلي وإيجاد فرص العمل؛

١٠-٧- تحسين شروط الوصول إلى الأسواق من خلال التنفيذ العاجل للالتزامات المتعلقة بمنح حق الوصول المعفى من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص على أساس دائم لجميع منتجاتنا التصديرية، بما يتفق مع القرار ٣٦ من المرفق واو من إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يشمل ذلك إزالة حواجز دخول الأسواق مثل التدابير غير الجمركية والحواجز التجارية الأخرى. وينبغي أيضاً أن تشمل الجهود التي يبذلها الشركاء التجاريون والشركاء في التنمية تطبيق قواعد منشأ مضمونة وبسطة ومنسقة ومرنة؛

١٠-٨- التنفيذ الكامل والسريع للإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وهو إطار هام لدعم مبادرة المعونة من أجل التجارة. بما يتيح تخفيف القيود التي تعوق قدرات العرض في اقتصاداتنا، التي تشمل ضعف البنية التحتية المتصلة بالتجارة؛

١٠-٩ - المساعدة فيما نبذله من جهود ترمي إلى زيادة الاستثمار في البحث الزراعي والابتكار والارتقاء التكنولوجي، مع التركيز بصفة خاصة على الوحدات الزراعية الصغيرة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتخفيف تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية على اقتصادات أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأمن الغذائي، من خلال إنشاء احتياطات حقيقية من المواد الغذائية المخصصة لحالات الطوارئ وإنشاء آلية احتياطية افتراضية؛

١٠-١٠ - دعم قطاعات السلع الأساسية في بلداننا، بما في ذلك من خلال تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة، لإتاحة تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية على أساس عادل باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز نمو مستدام قائم على السوق. وينبغي أن تراعى في مثل هذا الدعم بصفة خاصة الآثار السلبية الناجمة عن تعرض بلداننا المتزايد لتقلب أسواق السلع الأساسية وتأثيره السلبي على تقدمنا الاجتماعي والاقتصادي؛

١٠-١١ - اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف العبء المرتبط بمعايير الجودة والتسليم المكلفة في أسواق البلدان المتقدمة، بما يشمل بذل جهود لتوحيد المعايير الوطنية مع تلك المتفق عليها على الصعيد الدولي، وهو أمر ذو أهمية في سياق تحسين قدرتنا التنافسية التصديرية؛

١٠-١٢ - إيلاء أولوية خاصة لجميع الأساليب والقطاعات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات، بما في ذلك ما يتصل بحركة الأشخاص الطبيعيين في إطار الأسلوب ٤، وفقاً للالتزام المتعهد به في اجتماع هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وذلك نظراً إلى الأهمية الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لهذا القطاع بالنسبة لبلداننا، واتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة في تفعيل قرار الاستثناء المتعلق بخدمات أقل البلدان نمواً الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية؛

١٠-١٣ - معالجة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ معالجة شاملة، بما يشمل توفير المساعدة الكافية والمناسبة في المجال التقني والمالي من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إلى التفعيل المبكر للصندوق الأخضر للمناخ وفق ما اتفق عليه خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كانون في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠؛

١٠-١٤ - الاتفاق على وضع أساليب ووسائل ملموسة لتمكين البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً من تجاوز المرحلة الانتقالية على نحو فعال وسلس، علماً أن بعضاً من أقل البلدان نمواً يقترب من عتبة الخروج من هذه الفئة. وبالنسبة للبلدان التي تحرز تقدماً صوب عتبات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، يظل عدم التيقن

المرتبطة. بمرحلة ما بعد هذا الخروج والفقدان المبكر أو الآجل للاستفادة من تدابير الدعم الدولي شاغلاً من الشواغل الهامة التي تواجهها تلك البلدان؛

١٠-١٥ - توفير ما يكفي من المساعدة المالية والتقنية لدعم انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية، علماً أن العملية التي يقوم عليها هذا الانضمام تتجاوز القدرات المالية والتقنية لأقل البلدان نمواً وقدرات مواردها البشرية. ومن المهم أيضاً زيادة تبسيط عمليات الانضمام وإجراءاته ومتطلباته وتكييفها لتلائم الاحتياجات والأهداف الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛

١٠-١٦ - دعم جهود أقل البلدان نمواً التي هي في وضع خاص أو الخارجة من نزاع، لا سيما فيما يتصل باستعادة السلام والاستقرار، وإعادة بناء بنيتها التحتية الاقتصادية ومؤسساتها الاجتماعية، وكذلك في تعزيز مناخها السياسي. بما يلائم تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

١١ - *وإننا نأمل* مقتنعين بأن الدعم التي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى دعم بالغ الأهمية للتحويل الاجتماعي والاقتصادي لبلداننا وللمحد من الفقر فيها وتحقيق تنميتها المستدامة والشاملة.

١٢ - ونحن نحث الأونكتاد الثالث عشر على أن يضع في اعتباره ويراعي في وثيقته الختامية على نحو تام تطلعات التنمية واحتياجاتها في أقل البلدان نمواً من خلال برامج عمل واضحة تتناول بصورة فعالة شواغل هذه البلدان وأولوياتها.

١٣ - *وندعو* الأونكتاد إلى ما يلي:

١٣-١ - *المساهمة*، بدعم من الدول الأعضاء وبالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في إطار التنمية الدولي لمرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وفي وضع احتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً في صميم هذا الإطار؛

١٣-٢ - *إجراء* دراسات لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين فهمها ومعالجتها للعوامل التي يمكن أن تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تركّز صادراتها في عدد قليل من المنتجات والأسواق، وعدم قدرتها على إدماج اقتصاداتها في سلسلة القيمة العالمية، وعدم امتلاكها للقدرات والموارد التي تتيح تحقيق الاستفادة الكاملة من فرص الوصول إلى الأسواق المتاحة، وضعف الاستثمار، ومساعدة أقل البلدان نمواً على أن تتوقع وتواجه المخاطر المحتملة التي يمكن أن تنجم عن تراجع الأفضليات وعن النزعات الحمائية التي تشكلها مثلاً الحواجز التقنية الجديدة للتجارة؛

١٣-٣ - تقييم الفعالية الإنمائية للمعونة، وإنجاز تحليل يتناول بصفة خاصة أهمية تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على دعم أقل البلدان نمواً في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي إجراء مثل هذا التحليل في ضوء الالتزامات التي تعهد بها شركاء التنمية في برنامج عمل اسطنبول وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣-٤ - الاستناد إلى أحدث أعمال الأونكتاد للارتقاء بالإطار المفاهيمي والتحليلي المتعلق بالحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بهدف إدراج مسألة القدرات الإنتاجية في صلب سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية والدولية؛

١٣-٥ - إفاضة أقل البلدان نمواً بالعمل التحليلي والمساعدة التقنية في مجالات التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي لتعزيز النمو والتنمية، والاستمرار في دعم أقل البلدان نمواً من أجل تحسين اندماج اقتصاداتها في الأسواق العالمية والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية والتغلب على مواطن ضعفها الهيكلي؛

١٣-٦ - المساهمة بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في عمل الفريق العامل المخصص الذي أنشأته الجمعية العامة لمواصلة بحث وتعزيز الانتقال السلس المتعلق بخروج بعض البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، وفقاً للفرع السادس من برنامج عمل اسطنبول؛

١٣-٧ - الاستمرار في تقديم دعم يتناول المسائل الجوهرية والتقنية من خلال البحث والتحليل السياساتية والدراسات القطاعية والمواضيعية، فضلاً عن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات، لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في المجالات التي تدخل ضمن ولايات واختصاصات الأونكتاد؛

١٣-٨ - مواصلة رصد التقدم الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نمواً نحو عتبات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بهدف التعرف على التجارب الناجحة والتحديات المطروحة من أجل معالجتها وطنياً وعالمياً، بما في ذلك عن طريق بلورة موجزات لأوجه الضعف تتعلق بالبلدان التي يمكنها الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ووضع استراتيجية محكمة للانتقال السلس لتنظر فيها الدول الأعضاء باعتبارها برنامجاً ضمنياً في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

١٣-٩ - مساعدة أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والوكالات الأخرى ذات الصلة، في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يشمل تحليل تأثير اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف على أقل البلدان نمواً التي تصبح أطرافاً في المنظمة ومن ثم تخضع لواجباتها والتزامات الانضمام إليها؛

١٣-١٠ - المساعدة في تحليل تأثير أقل البلدان نمواً بتطور أنماط السوق، مع التركيز على تحرير التجارة، واستراتيجيات فتح الأسواق، وتدفقات الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتأثير التدابير الجديدة المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وذلك بهدف دعم بناء توافق الآراء، بما في ذلك في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

١٣-١١ - إجراء بحوث بشأن تأثير الوصول المعفى من الرسوم الجمركية ونظام الحصص إلى أسواق أقل البلدان نمواً على تجارتها وحالة الاستثمار والعمالة فيها، ومساهمة ذلك في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل معالجة الفقر وعدم المساواة، والمساعدة في تحديد طرائق لرصد الجوانب التنفيذية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق المعفى من الرسوم والحصص وبقواعد المنشأ؛

١٣-١٢ - مواصلة العمل الشامل المتعلق بمساعدة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال مزيد من التعاون الدولي، من أجل بناء كفاءتها وقدرتها التنافسية في مجال التصدير، وتعزيز بنيتها التحتية وصادراتها من الخدمات عن طريق التدريب، ونقل تكنولوجيا، وتطوير المؤسسات التجارية، وبوجه خاص إجراء دراسات لتحديد قدرات العرض وقيوده في أقل البلدان نمواً، والإجراءات التي يمكن أن يتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية لتفعيل قرار الاستثناء الذي اتخذته المنظمة بشأن خدمات أقل البلدان نمواً؛

١٣-١٣ - الاضطلاع بدور هام في التنفيذ الفعال لآلية المعونة من أجل التجارة بوصفها أداة مالية إضافية وهامة ويمكن التنبؤ بها لتعزيز جانب العرض وقدرات البنية التحتية، وللمساعدة في تنويع سلة صادرات أقل البلدان نمواً، ومعالجة التكاليف ذات الصلة بالتكيف وتحديات تحرير التجارة؛

١٤-١٤ - العمل مع الجهات المناسبة من أصحاب المصلحة لبلورة خيارات لأقل البلدان نمواً بشأن التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى، فضلاً عن تشجيع الاستثمار المسؤول في الزراعة؛

١٣-١٥ - مساعدة أقل البلدان نمواً في وضع خيارات سياسات عامة لتعزيز تأثير التحويلات المالية، وذلك بهدف ضمان استعمالها المثمر في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية؛

١٣-١٦ - مواصلة الأعمال التحليلية المتعلقة بتأثيرات ارتفاع عبء الديون على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً، وبسبل ووسائل الحد من التأثير بالديون والاستفادة من تخفيف الديون، ويشمل ذلك الاعتماد على مبادرات في هذا الصدد مثل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٤- *وإننا نرحب باستمرار تقديم التبرعات المالية إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً، وهي تبرعات وردت من بعض البلدان والمنظمات الدولية، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، على الرغم من أن إمكانية التنبؤ بموارد الصندوق واستدامتها وتحديدتها بصورة منتظمة أمور لا تزال من بين التحديات الرئيسية المطروحة.*

١٥- *ونحن نحث شركاءنا في التنمية، بما في ذلك البلدان النامية والمنظمات الدولية ذات القدرة، على المساهمة في الصندوق الاستئماني لتعزيز التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات في أقل البلدان نمواً ولتعزيز مشاركة البلدان الأقل نمواً في القمم والمؤتمرات العالمية.*

١٦- *وإننا لنعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا لشعب وحكومة دولة قطر على حسن الضيافة والدعم المالي السخي وعلى الترتيبات الممتازة التي اتخذت لتنظيم الأونكتاد الثالث عشر.*

١٧- *ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، لقيادته وجهوده المتواصلة لدفع المصالح التي تخدم التجارة والتنمية في بلداننا. ونحن نشجعه على تكثيف العمل القيم للأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، بما يشمل تعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.*